نقض الشبهات ضرورة شرعية التأصيل والتحليل

د. محمد هشام طاهري *

(*) مساعد مدير برنامج كلية الدراسات العربية و الإسلامية- جامعة جميرا -دبي-دولة الامارات العربية المتحدة

ملخص البحث:

في هذا البحث أردت الإجابة عن سؤال، وهو: **ما هو نقض الشبهات؟ وما تأريخه؟** وللجواب على هذا السؤال الذي يرد ذِهناً، ونسمعه أُذُناً، أوردت في بحثي هذا ما يتعلق بمعنى النقض: لغة واصطلاحاً، وذكرت ما ترجح لدي من تعريف له.ثم ذيلته بمعنى الشبهات: لغة واصطلاحاً، وأقسام الشبهات، وأنواعها، ثم تبعته في ذكر أدلة نقض الشبهات من كتاب الله تبارك وتعالى، وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وأقوال وعمل السلف الصالح رضوان الله عليهم، ثم أوردت ما وقفت عليه من فوائد لنقض الشبهات، حتى يكون ذلك سبباً في حث العلماء وطلبة العلم على نقض شبهات أهل الباطل، وعدم السكوت عنها ؛ لما يترتب على السكوت من مضار في دين الله تبارك وتعالى. ، وحتى لا يتقحم أحد هذا الباب فإني أوردت بعض ما يتعلق بمن يدخل في باب نقض الشبهات والردود من دون علم وبصيرة، وبينت أن ذلك مضر له، وعلى الدين والمجتمع، وعلى المنقوض عليه، والمردود عليه.ثم ذكرت ما يتعلق بتدوين نقض الشبهات، وذلك بسردٍ تاريخي لنقض الشبهات، وأن إبليس هو أول من أورد الشبهة على الحق، وأن أول شبهة شهوانية وردت على ابن آدم حين قتل ابنُ آدم أخاه.واتبعت ذلك بإلفات النظر إلى سيرة خيرة خلق الله الرسل صلوات الله وسلامه عليهم ، وأنهم قد صدوا ونقضوا الشبه التي أوردها عليهم أقوامهم.وقد اشتمل القرآن الكريم على ذكر كثير من شبهات أقوام الأنبياء على أنبيائهم، وكيف نقضوا هذه الشبهة بوحي من الله تعالى، وهكذا نبينا صلوات الله وسلامه عليه، قد رد الشبه، وتلامذته من بعده. ثم إن أول ما جرد كتاب في النقض إنما كان بعد القرون المفضلة، وذلك لظهور البدع، وتطلع أهل الأهواء، وإبرازهم أنفسهم، فكان لا بد من التصدي لهم، وقد ذكرت مؤلفات في النقض ، سواء على أهل الديانات، أو أهل الأهواء والبدع، وذلك بذكر أشهر هذه الكتب ؛ حتى يكون الناقد بها بصيراً ؛ ولكي يطلع المسلم عليها فيقوى عنده جانب العلم كثيراً..

المقدمة :

الحمد لله الذي أعلى منارات الشريعة بأدلتها، وأظهرها بسواطع حججها، أحمده سبحانه وأنزهه عن أقوال المشبهين والملبسين، وأستعين به في بيان شبهات المبطلين.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فإن الله تعالى أقام الحجة على الخلق بطرق شتى، ومن أهمها : إرسال الرسل تترى، وإنزال الكتب : كتوراة موسى، وإنجيل عيسى، والكتاب المنزل على محمد المجتبى، والنبي المصطفى ﷺ.

وأقام بالرسل، وبما أوحى إليهم الحجةَ على الخلق؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[1].

وهذه الحجج هي من أبين الحجج وأوضحها، وذلك لأن الحق إنما يكون جليا واضحاً، وقويا باهراً، وساطعا ناصعاً، إذا كان هناك ثلاثة أمور من المُبَيِّنِ له، وهي:

١- قوة الإرادة.

٢- قوة البيان.

٣- قوة في النصح.

وهذه الأمور الثلاثة موجودة في الرسل صلوات الله وسلامه عليهم، ولهذا كان كلامهم من أفصح الكلام، ومن أبينه، وأوضحه، إذ لا أحد أقوى منهم إرادة للخير وفيه.

ولا أحد أعلم بالحق منهم ولا أبين منهم.

---

(١) سورة الإسراء، من الآية ١٥.

ولا يوجد أنصح للخلق منهم، ولهذا كانت الحجة في أقوالهم، والمحجة في مسلكهم.

وكون كلام الرب ﷻ من أفضل الكلام، وأتقنه، وأحسنه، أمر مدرك بالحس، والعقل، والنقل، والتواتر، والإجماع.

وكون الرب تعالى أعلم لا يحتاج إلى برهان؛ فإن ذلك مشاهد بالعيان.

والله سبحانه وتعالى المُرسِل للرسل يريد شرعاً الخير للناس؛ فهذا شيء مؤكّدٌ، وأمرٌ رَشَدٌ.

فاجتمعت هذه الأمور الثلاثة وهي: البيان، العلم، النصح، في النقل بنوعيه: الكتاب، والسنة.

وبين الله تعالى نفي ورود الباطل على المنزل وأدلة المنزل بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ ٤١ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ﴾[1].

وهذا يشمل نفي ورود الباطل على معاني القرآن والسنة وبراهينهما.

وقد نشأ في المنتسبين إلى الإسلام أقوام تأثروا بمَن حولهم، وقَلَّ علمهم، فصاروا يظنون الردى رشاداً، والغي غايةً، والسراب حجةً.

فأخذوا ذات اليمين وذات الشمال، وأخذوا بمسالك مخالفي الأنبياء من الفلاسفة والمناطقة وأهل الانحلال، وأصحاب الذوق والوجد والحال، أو العقل والفكر في المقال.

فأتوا بأقوال في دين الله سبحانه وتعالى سواء ما هو متعلق: بالتوحيد، أو بالإيمان، أو بالأسماء والصفات، أو بالنبوات..الخ، ظنوها يقينيات، وهي من الظلمات، وأقاموها مقام الشرعيات على أنها قطعيات، وتركوا الحجج الواضحات وتمسكوا بالشبهات.

وكان لا بد لأتباع الحق من دحض شبهاتهم، والرد على افتراءاتهم،مع كثرة

(١) سورة فصلت، الآية ٤١-٤٢.

نحلهم، وتفرق أقوالهم حتى لا يُظَنَّ الحقُّ باطلاً، والباطلُ حقاً.

وإذا قُدِّم النقلُ الصادقُ، والعقلُ الفائقُ، بأسلوب صحيحٍ، ورد فصيحٍ، كان أدعى للقبولِ، وأرجى للمأمولِ؛

فإذا نُقِضَت وَلَّتِ الشبهة، واضمحلت الظلمة، وانكشف الغطاء، وزال الارتياب والمراء، ووضح البيان، وحصحص الحق للعيان، وبان اليقين، وثبت النصح المبين، ووضح النهار، واستقامت السبل للأخيار، واستوى المسلك للساري.

وتعريف نقض الشبهات، وأهميته، وتأريخه، والمؤلفات فيه، أمر مهم، ولهذا فإني أقدم بين يدي المشايخ الفضلاء، والدعاة الأتقياء، والمربين النصحاء، والقراء الأذكياء، هذا البحث المتواضع وهو بعنوان:

"نقض الشبهات ضرورة شرعية : التأصيل والتحليل"

والله أسأل أن ينفع به، وأن يتقبله لديه، وأن يجعله من لبنات البناء في بناء أمتنا الغراء، إنه نعم المولى ونعم النصير، وهو بكل خير كفيل ومن الخطأ والزلل مجير.

الدراسات السابقة:

ولأني بعد البحث والتنقيب لم أجد بحثاً يتطرق إلى (نقض الشبهات تأصيلاً وتحليلاً) ببيان معناه، مفرداً ومركباً، ثم بيان أهميته تفصيلاً، وتأصيلاً، وتأريخًا، وتأليفا، رأيت أن أكتب فيه، وأن أبين ما أشرت إليه لأهميته؛ فكان هذا الإسهام مني بهذا البحث، الذي أسأل الله أن ينفع به.

خطة البحث

جعلت البحث في مقدمة، وستة مباحث:

أما المقدمة؛ فقد اشتملت على:

١ – الافتتاحية، والتقديم.

٢ – خطة البحث.

٣– منهج البحث.

٤– أما المباحث فعلى النحو الآتي:

المبحث الأول: بيان معنى النقض.

المبحث الثاني: بيان معنى الشبهات.

المبحث الثالث: أدلة مشروعية نقض الشبهات؛ وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أدلة مشروعية نقض الشبهات من القرآن الكريم.

المسألة الثانية: أدلة مشروعية نقض الشبهات من السنة النبوية.

المسألة الثالثة: نقض السلف للشبهات.

المبحث الرابع: فوائد نقض الشبهات.

المبحث الخامس: أضرار نقض الشبهات لمن لم يكن أهلا لذلك.

المبحث السادس: تدوين نقض الشبهات.

الخاتمة: وذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات.

منهج البحث:

اتبعت في كتابة هذا البحث المنهج الآتي:

١- جمع المادة من قراءة الكتب وردود أهل العلم الراسخين، والمشهود لهم بالفضل، والإمامة في الدين.

٢- التأمل في الآيات، والسنة النبوية، وأخذ الفوائد منهما.

٣- جمع المواد بعضها إلى بعض، وترتيبها بحسب التلاؤم، والتوافق.

٤- إحالة كل فائدة أو قول إلى قائله؛ فما كان بالنص وضعته بين علامتي التنصيص، وما كان بالمعنى أحلت في الحاشية، وقلت: انظر.

٥- أذكر في الحاشية سورة الآية ورقمها.

٦- تخريج الأحاديث النبوية، والآثار المروية؛ فإن كان الحديث في الصحيحين اكتفيت بذلك، وإن لم يكن فيهما خرجت حسب الفائدة، وذكرت كلام أهل العلم عليه.

٧- سلكت في كتابتي لهذا البحث المنهج الاستقرائي ، ثم التحليلي؛ حتى يكون البحث شمولياً في موضوعه، تحليلياً في مفرداته.

٨- لم أترجم للأعلام الوارد ذكرهم في البحث حتى ؛ لا يطول البحث، وهم أئمة معروفون، وعلماء مشهورون.

٩- الفهارس: وضعت للبحث فهرسين:

١- فهرس المصادر والمراجع.

٢- فهرس الموضوعات.

وقد آن أوان الشروع في المقصود، وبالله التوفيق، والسداد، ومنه نستمد الهدى والرشاد.

المبحث الأول: بيان معنى النَّقْض:

"النقض" مأخوذ من: (نَقَضَ)، (يَنْقُضُ)، (نَقْضاً)، و(النون والقاف والضاد: أصل صحيح يدل على نكثِ شيءٍ).

ومنه: (نقضتُ الحبلَ والبناءَ..)[1]، **وقيل**: (النقض لغة: الكسر)[2]، وقد ورد لفظ "النقض" في القرآن الكريم في موضعين، منها قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَٰثًا ﴾[3]، وذُكِرَت بعد الأمر بالوفاء بالعقد، وأن من عاهد ثم نكث؛ فإنه قد نقض العهد؛ كمن يغزل ثم يحل الغزل بعد الإبرام.

قال البقاعي -رحمه الله-: (ولما أمر بالوفاء، ونهى عن النقض، شرع في تأكيد وجوب الوفاء، وتحريم النقض، وتقبيحه؛ تنفيراً منه؛ فقال تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُواْ ﴾ أي: **في نقضكم لهذا الأمر المعنوي** ﴿كَٱلَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا ﴾.

ولما كان النقض لم يستغرق زمان البعد، قال تعالى: ﴿مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ﴾ عظيمة حصلت له ﴿أَنكَٰثًا ﴾ أي: أنقاضاً، جمع نَكثٍ، **وهو كل شيء نقض بعد الفَتْل**، سواء أكان حبلاً، أم غزلاً؛ فهو مصدر مجموع من "نقضت" لأنه بمعنى نكث)[4].

فالنقض يكون للشيء المحسوس، وهو حل عُقَدِ الحبل المبرم، أو هَدمُ البناء القائم، إذا فسر بمعنى النكث، واستعمله العرب في المعاني والمحسوسات معاً.

وورد في القرآن الكريم استعماله في الأمور المعنوية أيضاً، قال الله تعالى: ﴿ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾[5] ، فالوفاء بالعهد شيء معنوي وليس حسيا، ونقضه يكون بعدم الوفاء به.

---

(١) مقاييس اللغة لابن فارس ص١٠٥٤، المفردات للراغب الأصبهاني ص٥٠٥.
(٢) التعريفات للجرجاني ص ٢٤٥، وانظر: دستور العلماء للقاضي أحمد نكري ٣/ ٢٨٩.
(٣) سورة النحل، الآية ٩٢.
(٤) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ١١/ ٢٤٢.
(٥) سورة النحل، الآية ٩١.

والموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾[1]، أي نكثهم عهودهم ومواثيقهم.

واستعمال "النقض" في دحض الشبهات هو استعمال معنوي ، لا حسي؛ إذ الشبهة إنما تكون معنوية، في القول أو في العمل، أو في الاعتقاد، والرد متوجه إليها بالنقض من الناحية نفسها؛ فتنقض الشُّبَهُ: القولية، والعملية، والاعتقادية، كلها على حدٍّ سواء؛ إلا أن الشبه أكثر ما تطلق في المسائل الاعتقادية.

ولهذا جاءت كتب كثيرة مسماة بـ "**النقض**"[2].

ويأتي بمعنى النقض كلمات أخرى، وهي مرادفات لها، مثل:

١- الدحض: فهو بمعنى النقض، وقريب منه[3].

٢- الردُّ: ويلاحظ أن النقضَ أبلغ منه معنىً في الدلالة على الإبطال، وجعل الشُّبَهِ هباء منثوراً، ومنه تسمية كتاب الإمام الدارمي: "نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله في التوحيد"[4].

وكذلك "الرد" يأتي بمعنى "النقض"، فرد الشبهات نقضها، ونقضها ردها مع الإبطال بالأدلة، وهو أبلغ، وقد سمَّى عدةٌ من الأئمة كتبهم التي ينقضون فيها شبهات أهل البدع بـ"الرد.."[5].

٣- النَّقْد -بالدال المهملة-: يأتي بمعنى "النقض"، ولكن النقد أخف من النقض معنىً ووزناً في الدلالة على الإبطال.

فكأن "النقد" من ناحية المعنى الاصطلاحي إصلاح للخطأ مع إتمام البناء،

---

(١) سورة النساء، الآية ١٥٥.
(٢) وهناك كتب كثيرة تسمت باسم "النقض" انظرها في المبحث السادس من هذا البحث.
(٣) ولم أجد كتاباً مؤلفاً بهذا الاسم، وإن كانت الكتب المعاصرة بهذا الاسم قد تعددت.
(٤) انظر: تسمية الكتاب في تحقيق د.منصور السماري في مقدمة النقض ص: (ل).
(٥) وهناك كتب كثيرة تسمت باسم "الرد" انظرها في المبحث السادس من هذا البحث.

حيث يُشعر اللفظ أن في المنقود شيئاً يمكن إصلاحه؛ فيتوجه إليه النقد.

وقد يطلق النقد ويراد الإظهار والتبيين بجلاء، وكشف الزيف دون خفاء، ولا يعني ضرورة أن في المنقود ما يمكن إصلاحه والبناء.

قال ملا علي القاري الحنفي –رحمه الله– في رده على ضلالات وانحرافات ابن عربي: (فمن ضرب لنفسه المثل بلبنة ذهبٍ، وللرسولﷺبلبنة فضةٍ؛ فيجعل نفسه أعلى وأفضل من الرسول، تلك أمانيهم ، (إن في صدورهم إلا كبر ما هم ببالغيه) ، وكيف يخفى كفر من هذا كلامه!؟

وله من الكلام أمثال هذا، وفيه ما يخفى منه الكفر؛ **فلهذا يحتاج إلى "نقد" جيدٍ ليظهر زيفه؛ فإن من الزغل ما يظهر لكل ناقد، ومنه ما لا يظهر إلا للناقد الحاذق البصير)**[1].

وإذا تأملنا في كلمة "النقض" نجد أن حروفها أفخم، وأجهر، وأقوى، من حروف "النقد".

وأما "النقض" سمي كذلك لأنه لا شيء في المنقوض يصلح للبناء ؛ فلذلك توجه إليه الهدم؛ لأنه فاسد البنيان، وإذا توجه إليه النقض كان كبيت العنكبوت هشًّا فيسقط.

٤- الكَشْف: وهو الإظهار والتبيين، وإزالة اللبس والإشكال؛ فيأتي بمعنى "النقض"، ومنه كتاب: "كشف الشبهات" للإمام شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب –رحمه الله.

وأما "النقض" في اصطلاح المتكلمين فهو: (بيان تخلف الحكم المدعى ثبوته، أو نفيه، عن دليل المعلل الدال عليه في بعضٍ من الصور)[2].

ثم قسم المتكلمون هذا النقض إلى قسمين:

---

(١) انظر:الرد على القائلين بوحدة الوجود ص٦٠، وهو منقول بالمعنى عن ابن أبي العز الحنفي في شرحه للطحاوية ٢/ ٧٤٥.

(٢) التعريفات للجرجاني ص ٢٤٥، دستور العلماء للقاضي الأحمد نكري ٣/ ٢٨٩.

القسم الأول: النقض الإجمالي، وهو: أن يقع النقض بمنع شيء من مقدمات الدليل على الإجمال؛ لأن حاصله يرجع إلى منع شيء من مقدمات الدليل على الإجمال.

القسم الثاني: النقض التفصيلي، وهو: أن يقع النقض بالمنع المجرد، أو مع الدليل؛ لأنه منع مقدمة معينة[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في الرد على موقف بعض المتكلمين والفلاسفة من نصوص القرآن والسنة: (**إن كلام الله لا يشتمل إلا على حق ويقين**، لا يشتمل على ما تمتاز به الخطابة والجدل عن البرهان: بكون المقدمة مشهورة، أو مسلمة غير يقينية.

بل إذا ضرب الله مثلاً مشتملا على مقدمة مشهورة، أو مسلمة؛ فلا بد وأن تكون يقينية؛ فأما الاكتفاء بمجرد تسليم المنازع من غير أن تكون المقدمة صادقة، أو بمجرد كونها مشهورة وإن لم تكن صادقة؛ فمثل هذه المقدمة لا يشتمل عليها كلام الله، الذي كله حق وصدق، وهو أصدق الكلام، وأحسن الحديث...

وليس الأمر كما يتوهمه الجهال، الضلال، من الكفار المتفلسفة، وبعض المتكلمة، من كون القرآن جاء بالطريقة الخطابية، وعرى عن البرهانية، أو اشتمل على قليل منها.

بل جميع ما اشتمل عليه القرآن هو الطريقة البرهانية، وتكون تارة خطابية، وتارة جدلية، مع كونها برهانية).[2]

وأما أهل السنة والأثر الذين يرون أن الحجة في الأدلة الشرعية: الكتاب والسنة؛ فإنهم يرون النصوص قطعية الدلالة فيما هو نص ظاهر، خصوصا في باب الاعتقادات، وكذلك ثبوت هذه الأدلة قطعيٌّ من حيث إن الكتاب متواتر، وهو قطعي بالإجماع.

وأما السنة فإن ما ثبت منها ولو عن طريق الآحاد فإنها إذا صحت وثبتت تفيد

---

(١) انظر: المصادر السابقة.

(٢) مجموع الفتاوى ٢/٤٥-٤٦.

اليقين، وحينئذٍ تثبت بها أمور الدين مطلقاً، سواء في الاعتقادات أو العبادات.

وبناء على هذا فإن أقرب تعريف أراه "للنقض" -حتى يكون جامعاً ومانعا- هو أن يقال:

إبطال شبهات المخالفين للشرع، بالنصوص

الثابتة، والأدلة العقلية القاطعة

شرح معاني مفردات التعريف:

فبقول: "**إبطال**": خرج ما كان من المؤلفات، والكلمات المؤيدة لهذه الشبهات؛ فإنها تكون عاضدة، ولا تكون ناقضة.

وخرج أيضاً المؤلفات التي تكون تأصيلاً للمسائل الشرعية، وإن كان المتأمل قد يدرك بطلان ضدها.

وبقول: "**شبهات**" خرج ما ليس بشبهات، كمجرد الدعاوى والأقوال التي لا يستدل لها؛ فإن كل شبهة قول ودعوى، وليس كل قول ودعوى شبهة.

وبقول: "**المخالفين..**" خرجت الشبهات التي ترد على الموافق للشرع، المتبع له؛ فإنها تكون واقعة بسبب:

١- الجهل؛ فيحتاج إلى العلم الذي يرفع به الجهالة.

٢- الغفلة؛ فيحتاج إلى تذكير، وتبيين.

٣- الذهول؛ فيحتاج إلى التنبيه، والإشارة، ولا يحتاج إلى ردٍّ أصلاً، وإنما يحتاج إلى بيان الحكم مباشرة؛ والتذكير به، وتنبيهه عليه؛ فإنه يقتنع ؛ لأنه موافق للشرع، متبعٌ له، وحصلت له الشبهة بسبب من الأسباب الخارجة عنه.

ودخل بلفظ "**المخالفين..**" من كان مخالفاً أصلياً كالكفار من المشركين وأهل الكتاب ونحوهم.

و**كذلك** مَن كان مخالفاً من أهل البدع، ولو كان من أهل القبلة؛ كالخوارج، والمعتزلة،

ونحوهم.

والمخالفون للحق قسمان:

١- أهل كفر وشرك.

٢- أهل بدعة ورأي وهوى.

وبقول: "**بالنصوص**.." خرج الرد الذي لا يكون بالنصوص الثابتة، وإنما يكون بالعقليات المختلفة، والأذواق المتشتة، والأدلة الواهية؛ فإنها حينئذٍ لا تستطيع أن تنقض؛ بل ربما جسرَ المخالفُ عليه.

وحينها تستحق أن تسمى -هذه الأمور التي ليست نصية- بالمجادلات العقلية، أو المحاورات الفكرية، أو المشاهدات الخيالية، بحسب مادة الرد.

ويمكن أن يقسم هذا النقض أيضا إلى قسمين:

القسم الأول: النقض الإجمالي، وهو ما يكون كلاماً عاما يقرر فيه بطلان ما استدل به الخصم من حيث الإجمال، وقد يسمى بـ"الرد المجمل".

القسم الثاني: النقض التفصيلي، وهو ما يكون كلاماً خاصاً يقرر فيه بطلان ما استدل به الخصم شبهةً شبهةً، وهو الرد التفصيلي[1].

قال الإمام المجدد شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- في رده وكشفه لشبهات أهل القبور، المتعلقين بها: (**جواب أهل الباطل من طريقين : مجمل ومفصل.**

أما المجمل: فهو الأمر العظيم، والفائدة الكبيرة لمن عقلها..

وأما الجواب المفصل: فإن أعداء الله لهم اعتراضات كثيرة على دين الرسل، يصدون بها الناس عنه..)[2].

---

(١) انظر: كشف الشبهات؛ فإنه صار في كتابه على الرد الإجمالي أولاً، ثم الرد التفصيلي ثانياً ص٩.
(٢) كشف الشبهات ص١٠-١١.

وهذا يدل على أن الذي يتصدى لنقض الشبهات عليه أن يكون دقيقاً فيرد الشبهة أولاً من حيث الإجمال، وثانياً من حيث التفصيل، وبهذه الطريقة يكون قد أزال الشبهة جملة وتفصيلا.

المبحث الثاني: بيان معنى الشبهات:

"الشبهات" جمع "شبهة"، و"الشبهة" مأخوذة من "الشَّبَهِ" بإسكان الباء وفتحها، ومنه: الشَّبِيه.

والشِّبْه: المماثلة من جهة الكيفية: كاللون، والطعم، وكالعدالة، والظلم.

قال الراغب الأصفهاني -رحمه الله-: (**والشبهة:** هو أن لا يتميز أحد الشيئين من الآخر؛ لما بينهما من التشابه، عيناً كان أو معنىً)[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾[2]، أي يُشْبِه بعضه بعضاً من ناحية اللون والاسم، لا من ناحية الطعم والحقيقة[3].

ومنه: (المتشابه من القرآن؛ وهو ما أشكل تفسيره لمشابهته بغيره؛ إما من حيث اللفظ، أو من حيث المعنى)[4].

قال الإمام ابن قتيبة -رحمه الله-: (وأصل "التشابه": أن يشبه اللفظُ اللفظَ في الظاهر، والمعنيان مختلفان.

قال الله جل وعز في وصف ثمر الجنة ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ أي: متفق المناظر، مختلف الطعوم.

وقال: ﴿تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾[5]، أي: يشبه بعضُها بعضاً في الكفر والقسوة.

---

(١) المفردات ص٢٥٧.
(٢) سورة البقرة، من الآية ٢٥.
(٣) انظر: المفردات للراغب الأصبهاني ص٢٥٧.
(٤) انظر: المصدر السابق.
(٥) سورة البقرة، من الآية ١١٨.

ومنه يقال: **اشتبه عليَّ الأمرُ**، إذا أشبَه غيرَه فلم تكد تفرق بينهما.

وشَبَّهْتَ عليَّ: إذا لبَّستَ الحقَّ بالباطل.

ومنه قيل لأصحاب المخاريق: أصحاب الشُّبَه؛ لأنهم يُشبِّهون الباطلَ بالحق)[1].

ويمكن مما سبق من معنى "المشابهة" لغةً، أن نخلص إلى تعريفٍ للشبهات، وهو أن يقال:

الشبهات في الاصطلاح: اختلاط الباطل بالحق، بألفاظ محتملة، ومعاني بعيدة مُتَأَوَّلَةٍ.

شرح معاني المفردات:

فبقول "**اختلاط**" خرجت الشبهات التي وقعت خطأ من علماء أهل السنة؛ فإنهم لا يقصدون التلبيس.

وإنما اجتهدوا فأخطؤوا، واستدلالهم حينها يسمى خطأً، لا تلبيساً.

وإذا كان ورد عليه شبهةٌ في الاستدلال فحينئذٍ تُبَيَّنُ له، وتوضح، فيرجع عن الحق، ما دام قاصداً له، لا صاداً عنه.

وأما لفظة "الشبهات" فغالباً ما تستعمل في ما يورده أهل البدع في نصرة بدعتهم.

وقد تورد كلمة "الشبهة" على بعض الاستدلالات الفقهية، ولكن هذا نادر، وهو إن ورد في كلام بعض الفقهاء في رد استدلال مخالفه فهو من باب التوسع.

وبقول "**الباطل بالحق**" خرج ما لم يكن فيه اختلاط للباطل بالحق، مما فيه مشابهة، أو هو من المتشابهات؛ من حيث عدم ظهور المعنى في نفسه، أو كان مجرداً عن الدعوى.

وهذان القيدان مانعان: فإنهما منعا ما ليس من جنس المعرَّف من الدخول في

---

(١) تأويل مشكل القرآن ص ١٠١-١٠٢.

التعريف.

وأما كون التعريف جامعاً ؛ فهذا يتبين من القيدين الأخيرين.

فبقول "**بألفاظ محتملة**" دخل كل اختلاط للباطل بالحق عن طريق اللفظ، وهو أن يستعمل ألفاظاً مجملةً عامة لتقرير باطل مخصوص لا يدل عليه اللفظ، أو لا يحتمله.

وبقول "**معاني بعيدة متأولة**" دخل كل اختلاط للباطل بالحق عن طريق المعنى، وهو أن يستعمل معاني بعيدة لا يدل الدليل عليها، لتقرير باطل عن طريق تأويل الألفاظ معنىً.

وأما ما قيل من التعاريف الأخرى؛ فإن ما وقفت عليها منها ليست جامعة ولا مانعة، وأذكر منها:

١- **(الشبهة:** هو ما لم يتيقن كونه حراماً، أو حلالاً**)**[١].

وهذا التعريف كما هو معلوم إنما هو نسبي، كما جاء في الحديث:«وبينهما مشتبهاتٌ لا يعلمهن كثير من الناس..»[٢].

فهو في حقيقته ليس من المتشابهات، وإنما تشابَه عند قوم؛ وغاية ما يحتاجون إليه البيان، وسؤال من يعلم.

ثم هذا التعريف يكاد يكون خاصاً بالشبهات في المسائل الفقهية، دون مسائل الاعتقاد، وغيرها.

٢- قال المناوي -رحمه الله-: (الشبهة: الظن المشتبه بالعلم)[٣].

والشبهة بهذا التعريف هو أقرب ما يكون تعريفاً لها من حيث مرتبتها في العلم وعدمه.

---

(١) التعريفات للجرجاني ص ١٢٤، وقد ذكر تعاريف أخرى، وقَسَّمها، وكلها لا تخلو من الانتقاد، والله تعالى أعلم بالصواب.

(٢) رواه مسلم، كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، (ح١٥٩٩)من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

(٣) التوقيف على مهام التعاريف ص ٤٢٢، وذكر تعاريف أخرى مقيدة، ومطلقة.

والمراد هنا : تعريفها من حيث هي؛ فليس كل ما اشتبه بالعلم شبهة على المعنى الاصطلاحي المراد هنا.

٣- وقال أيضاً: (قال بعضهم: الشبهة: مشابهة الحق للباطل، والباطل للحق، من وجه إذا حقق النظر فيه ذهب)[١].

وهذا تعريف فيه نظر من حيث إن الحق لا يشبه الباطل من حيث هو، ولكن الأولى أن يقال: إن الشبهة هي: اختلاط الحق بالباطل، واختلاط الباطل بالحق، لتروج؛ كما هي عادة أهل البدع والأهواء.

المبحث الثالث: أدلة مشروعية نقض الشبهات؛ وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أدلة مشروعية نقض الشبهات من القرآن الكريم:

إن الدليل الأكبر الذي لا يتخلف مدلوله : هو كتاب الله ﷻ، وسنة رسوله ﷺ، فهما الناطقان بالحق، والشاهدان على الخلق، تصحيحاً وتصويباً، وهداية وإرشاداً، وغياً وإضلالاً.

ولقد حوت نصوص الوحي الشيء الكثير من نقض شبهات أصحاب الشبه، ومن بيان تلبيس الملبسين، والقرآن آياته واضحة في رد شبهات المشبهين، لمن كان من أهل التأمل في الكتاب المبين.

والأدلة في ذلك كثيرة، منها: قول الله تعالى:﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ۚ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ ﴾.[٢]

وقال الله تعالى:﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾.[٣]

---

(١) انظر: المصدر السابق.
(٢) سورة الأنبياء، من الآية ١٨.
(٣) سورة الإسراء، الآية ٨١.

قال الشيخ السعدي -رحمه الله في تفسير الآية الأولى: (يخبر تعالى أنه تكفل بإحقاق الحق، وإبطال الباطل، وأن كل باطل قيل وجودل به، فإن الله ينزل من الحق والعلم والبيان، ما يدمغه فيضمحل، ويتبين لكل أحد بطلانه.

﴿فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ أي: مضمحل فانٍ.

وهذا عام في جميع المسائل الدينية، لا يورد مبطل شبهة عقلية ولا نقلية، إلا وفي أدلة الله من القواطع العقلية والنقلية، ما يُذهب ذلك القول الباطل ويقمعه؛ فإذا هو متبيّن بطلانه لكل أحد)[1].

وقال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾[2].

قال الإمام الحافظ ابن كثير -رحمه الله-: (﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ﴾ أي: بحجة وشبهة ﴿إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ أي: ولا يقولون قولاً يعارضون به الحق إلا أجبناهم بما هو الحق في نفس الأمر، وأبين، وأوضح، وأفصح من مقالتهم)[3].

وقال تبارك وتعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ۚ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿٣٦﴾ إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَن يُضِلُّ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ ﴿٣٧﴾ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ ۚ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٨﴾ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ﴾[4].

فإن قوله سبحانه: ﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمُ﴾ متعلق بقوله: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا﴾ فالمعنى على

(١) تيسير الكريم الرحمن للسعدي ص ٥٢٠.
(٢) سورة الفرقان، الآية ٣٣.
(٣) تفسير القرآن العظيم ٣/ ٣١٧-٣١٨.
(٤) سورة النحل، الآية ٣٦، ٣٩.

أحد التفسيرين: بعثناهم ليبين الذي يختلفون فيه[1].

ويؤيد هذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ عِيسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُم بِٱلْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى تَخْتَلِفُونَ فِيهِ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾[2].

وقال تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾[3].

فإظهار الحق والرد على المبطلين مقصد عظيم من مقاصد بعثة الرسل.[4]

ثم إن المتتبع للقرآن يجد أنه مبني على أمرين في باب التعليم:

١- تأصيل المسألة، وبيان الحق فيها، وتجليتها.

٢- رد الشبهة التي أثيرت حول هذه المسألة، أو التي قد تثار.

فالقرآن كله في بيان المسائل على هذه الطريقة: تأصيل، ونقض للشبهات، ولو أردت ذكر نماذج على ذلك لطال المقام، ولكني أذكر مثالاً واحداً على هذا.

فإذا تأملنا في مسألة عيسى -عليه السلام- الذي اختلف فيه الناس؛ فتجد أن الله تعالى يقرر عبودية عيسى -عليه السلام- في آيات كثيرة، تأصيلاً للمسألة، ثم يذكر الشبهات التي قد أثيرت والرد عليها.

كما ادُّعي أنه خلق من مريم بلا أب فهذا يلزم منه أن يكون ابناً لله -عياذاً بالله- فجاء الرد من الله تعالى على هذه الشبهة بقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾[5].

---

(١) انظر: أضواء البيان ٣/٦.
(٢) سورة الزخرف، الآية٦٣.
(٣) سورة النحل، الآية ١٢٥.
(٤) انظر: الرد على المخالف من أصول الإسلام للشيخ بكر أبو زيد ص٢٢ ضمن الردود.
(٥) سورة آل عمران، الآية ٥٩-٦٠.

وهكذا ، فقس المسائل الأخرى ؛ إذاً القرآن مبناه في التعليم على التأصيل، والرد على الشبهات، ونقضها، وإبطالها.

وهذا كشأن الأطباء النصحاء؛ فإنهم لا يكتفون بإعطاء الناس مقويات فحسب، بل ويزودونهم ويرسلون لهم بعض المضادات، ويطعمونهم ببعض الجُرُعَات، حتى يصبح الناس على استعداد إذا ما وردت الجرثومات، وذلك لأنهم عرفوها عن طريق تلك التطعيمات.

وهكذا كتاب الله تبارك وتعالى، بل هو أعظم وأجل، وإنما هذا المثل للتقريب.

ففي القرآن الكريم: هدى، وشفاء؛ كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾(١).

وقال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ﴾(٢).

قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: (والقرآن شفاء لما في الصدور، ومَن في قلبه أمراض الشبهات والشهوات ففيه من البينات ما يزيل الحق من الباطل؛ فيزيل أمراض الشبهة المفسدة للعلم والتصور والإدراك، بحيث يرى الأشياء على ما هي عليه.

وفيه من الحكمة، والموعظة الحسنة -بالترغيب والترهيب-، والقصص التي فيها عبرة : ما يوجب صلاح القلب؛ فيرغب القلب فيما ينفعه، ويرغب عما يضره؛ فيبقى القلب محباً للرشاد، مبغضاً للغي، بعد أن كان مريداً للغي مبغضاً للرشاد.

فالقرآن مزيل للأمراض الموجبة للإرادات الفاسدة ، حتى يصلح القلب فتصلح إرادته، ويعود إلى فطرته التي فطر عليها؛ كما يعود البدن إلى الحال الطبيعية.

ويغتذي القلب من الإيمان والقرآن بما يزكيه ويؤيده، كما يتغذى البدن بما ينميه ويُقَوِّمُه؛ فإنّ زكاة القلب مثل نماء البدن...)(٣).

---

(١) سورة يونس، الآية ٥٧.
(٢) سورة فصلت، الآية ٤٤.
(٣) أمراض القلوب ص٥-٦.

وقال أيضاً: (والقرآنُ يُذكر فيه الردُّ على المعطلة تارة؛ كالرد على فرعون وأمثاله، ويذكر فيه الرد على المشركين، وهذا أكثر؛ لأن القرآن شفاء لما في الصدور، ومرض الإشراك أكثر في الناس من مرض التعطيل)[1].

فتبين من هذا أن القرآن الكريم فيه نقض للشبهات بأحسن أسلوب، وأدق عبارة.

المسألة الثانية: أدلة مشروعية نقض الشبهات من السنة النبوية:

إن الأدلة من السنة النبوية – سواء القولية، أو العملية، أو التقريرية – كثيرة ، بحيث يصعب حصرها، ويشكل عدها.

وأذكر في هذا الصدد –بغية الاختصار– حديثاً صريحاً، في أن الرد على متبعي الخلف من الدين، وأنه أمر مشروع، بل قد يكون واجباً.

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "ما من نبي بعثه الله في أمةٍ قبلي إلا كان له من أمته حواريون، وأصحاب، يأخذون بسنته، ويقتدون بأمره.

ثم إنها تخلف من بعدهم خُلُوفٌ، يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون.

فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن ، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل"[2].

وجاء مرفوعا: "**يَرِث هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين**"[3].

ومن الأمثلة الفعلية –وهي كثيرة– ومنها:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

---

(١) مجموع الفتاوى ٦/٨٣.

(٢) رواه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: بيان كون النهي عن المنكر..، (ح٥٠).

(٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى، ١٠/٢٠٩.

فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله ، إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، وَإِنِّي أَنْكَرْتُهُ !؟

فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟**

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ: مَا أَلْوَانُهَا؟

قَالَ: حُمْرٌ.

قَالَ: فَهَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقَ؟(١)

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فَأَنَّى هُوَ؟

قَالَ: لَعَلَّهُ –يَا رَسُولَ الله !– يَكُونُ نَزَعَهُ عِرْقٌ لَهُ.

فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَهَذَا لَعَلَّهُ يَكُونُ نَزَعَهُ عِرْقٌ لَهُ"(٢).

فالنبي الكريم ﷺ نقض شبهة الرجل في ابنه، وأنها ليست في محلها، بأصرح عبارة، وأكمل إشارة، يفهمها الناسُ العوام، ويدرك غورها العلماء الأعلام.

ولننظر إلى فقه الإمام البخاري –رحمه الله– حيث بوب على هذا الحديث باباً في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، فقال: "بابُ مَن شبَّه أصلاً معلوماً بأصلٍ مُبَيَّنٍ، وقد بين النبي ﷺ حكمَهما ليُفهم السائل"(٣).

فهذا استنباط متين، وفقه رصين، في الدلالة على أن الاعتصام بالكتاب والسنة فيهما إزالة للشبه، وتبيان للمحجة.

---

(١) قال الحافظ ابن حجر –رحمه الله–: (الأورق: الذي فيه سواد ليس بحالك؛ بل يميل إلى الغبرة، ومنه قيل للحمامة: ورقاء). فتح الباري ٩/ ٤٤٣.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب مَن شبَّه أصلاً معلوماً بأصلٍ مبيَّن..، ح(٤ ٧٣١)، ومسلم واللفظ له، كتاب اللِّعان، باب وجوب الاحداد في عدة، ح(١٥٥/ ٢٠).

(٣) صحيح البخاري ص١٥٣٣.

المسألة الثالثة: نقض السلف للشبهات:

الصحابة –رضي الله عنهم– هم حملة هذا الدين وحماته، وناشروه بين الأنام وسفراؤه، وكانوا عنه منافحين، وإليه داعين.

لا يتركون شبهة إلا نقضوها، ولا باطلاً إلا ردوه، قال أبو إسحاق الجويني –رحمه الله– بعد ذكر بعض الأدلة من القرآن على نقض الشبهات وردها: (وهذه الألفاظ عموم في التوحيد والشريعة، وهي – أيضاً – سيرة الرسل –عليهم السلام– مع أممهم، وسيرة رسولنا ﷺ، **وسيرة علماء الصحابة رضي الله عنهم بعده، ومَن بعدهم من التابعين، وأتباعهم، إلى يومنا هذا)**[1].

فما ورد عن الصحابة –رضي الله عنهم– من نقض شبهات المبطلين شيء كثير، ومن أشهر ذلك : ردهم على (أول بدعة حدثت في الإسلام، بدعة الخوارج؛ فهم أول من فارق جماعة المسلمين من أهل البدع المارقين، وهم أول من كفر المسلمين بالذنوب، وهذه حال أهل البدع، يبتدعون بدعة، ويكفرون من خالفهم فيها... .

فردَّ الصحابة –رضي الله عنهم– على الخوارج بدعة الافتراق، وبدعة التكفير؛ فكشفوا منهم الأسرار، وهتكوا منهم الأستار؛ وفضحوهم على المنابر)[2].

ومن ذلك : أن ابن عباس رضي الله عنهما لما ذهب إلى الخوارج وذكروا له شبهاتهم، قال لهم: "فإذا نقض قولكم أترجعون؟ قالوا: نعم"، ففند شبهاتهم، ورجع منهم خلق كثير[3].

قال شيخ الإسلام –رحمه الله–: (روى البرقاني في صحيحه –من الطريق الذي أخرجها البخاري بعينها، من طريق شيخ البخاري بعينه[4]– بألفاظه التامة، أن ابن عباس جاءه رجل؛ فقال: "**يا بن عباس إني أجد في القرآن أشياء تختلف عليَّ! فقد وقع ذلك في صدري**"؟ فقال ابن عباس: أتكذيب!؟ فقال الرجل: ما هو بتكذيب، ولكن

---

(١) الكافية في علم الجدل ص٢٣.
(٢) الرد على المخالف من أصول الإسلام ص٣٠.
(٣) انظر: تلبيس إبليس لابن الجوزي ص ١١٣.
(٤) انظر: صحيح البخاري، كتاب التفسير، تفسير سورة حم السجدة فصلت.

اختلاف.

قال: فهلم ما وقع في نفسك؛ فقال له الرجل :أسمع الله يقول:

١- ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾[١]، وقال في آية أخرى: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾[٢].

٢- وقال في آية أخرى: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾[٣]، وقال في آية أخرى: ﴿قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾[٤]؛ فقد كتموا في هذه الآية؟.

٣- وفي قوله: ﴿أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾ رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّىٰهَا ﴿٢٨﴾ وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَىٰهَا ﴿٢٩﴾ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾[٥].

فذكر في هذه الآية خلق السماء قبل الأرض، وقال في الآية الأخرى: ﴿۞ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩﴾ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴿١٠﴾ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾[٦].

٤- وقوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[٧]،﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾[٨]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾[٩]، وكأنه كان ثم انقضى!؟.

---

(١) سور المؤمنون، الآية ١٠١.
(٢) سورة الصافات، الآية ٢٧.
(٣) سورة النساء، الآية ٤٢.
(٤) سورة الأنعام، الآية ٢٣.
(٥) سورة النازعات، الآيات ٢٦-٣٠.
(٦) سورة فصلت، الآيات ٩-١١.
(٧) سورة النساء، الآية ٩٦، ووردت في مواضع أخرى.
(٨) سورة النساء، الآية ١٥٨، ووردت في مواضع أخرى.
(٩) سورة النساء، الآية ١٣٤، ووردت في مواضع أخرى.

فقال ابن عباس رضي الله عنه: هات ما في نفسك مِن هذا!؟

فقال السائل: إذا أنبأتني بهذا فحسبي.

قال ابن عباس: قوله: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾[1]؛ فهذا في النفخة الأولى ينفخ في الصور فيصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله؛ فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون.

ثم إذا كان في النفخة الأخرى قاموا؛ فأقبل بعضهم على بعض يتساءلون.

وأما قول الله عز وجل: ﴿قَالُواْ وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾[2]، وقوله: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾[3]، فإن الله تعالى يوم القيامة يغفر لأهل الإخلاص ذنوبهم، لا يتعاظم عليه ذنب أن يغفره، ولا يغفر شركاً.

فلما رأى المشركون قالوا: إن ربنا يغفر الذنوب، ولا يغفر الشرك، تعالوا نقول: إنا كنا أهل ذنوب، ولم نكن مشركين!؟

فقال الله تعالى: أما إذا كتموا الشرك فأختم على أفواههم؛ فيختم على أفواههم؛ فتنطق أيديهم وأرجلهم بما كانوا يكسبون؛ فعند ذلك عرف المشركون أن الله لا يكتم حديثا؛ فذلك قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾[4].

وأما قوله: ﴿أَمِ السَّمَآءُ بَنَاهَا ﴿٢٧﴾ رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّاهَا ﴿٢٨﴾ وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا ﴿٢٩﴾ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾[5].

فإنه خلق الأرض في يومين قبل خلق السماء،ثم استوى إلى السماء فسواهن في يومين

---

(١) سور المؤمنون، الآية ١٠١.
(٢) سورة الأنعام، الآية ٢٣.
(٣) سورة النساء، الآية ٤٢.
(٤) سورة النساء، الآية ٤٢.
(٥) سورة النازعات، الآيات ٢٦-٣٠.

آخرين، يعني ثم دَحَا الأرض.

ودحيها : أن أخرج منها الماء والمرعى، وشق فيها الأنهار، وجعل فيها السبل، وخلق الجبال والرمال والآكام، وما فيها، في يومين آخرين؛ فذلك قوله: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾.

وقوله: ﴿۞ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩﴾ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾[1]، وجعلت السموات في يومين آخرين.

وأما قوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾[2]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[3]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾[4] ؛ فإن الله جعل نفسه ذلك، وسمى نفسه ذلك، ولم ينحله أحد غيره، وكان الله: أي لم يزل كذلك.

ثم قال ابن عباس: احفظ عني ما حدثتك، واعلم أن ما اختلف عليك من القرآن أشباه ما حدثتك؛ فإن **الله لم ينزل شيئا إلا أصاب به الذي أراد، ولكن الناس لا يعلمون؛ فلا يختلف عليك القرآن؛ فإن كلا من عند الله**".

وهكذا رواه يعقوب بن سفيان في تاريخه عن شيخ البخاري[5]؛ كما رواه البرقاني، وإنما يختلفان في يسير من الأحرف)[6].

وهكذا دأب السلف رحمهم الله فإنهم كانوا إذا ردوا الشبهات نقضوها نقض من يقلع غروسها كل القلع[7].

---

(١) سورة فصلت، الآية ٩-١٠.
(٢) سورة النساء، الآية ١٣٤، ووردت في مواضع أخرى.
(٣) سورة النساء، الآية ٩٦، ووردت في مواضع أخرى.
(٤) سورة النساء، الآية ١٥٨، ووردت في مواضع أخرى.
(٥) رواه بطوله الطبراني أيضاً في المعجم الكبير، ح(١٠٥٩٤).
(٦) الفتاوى الكبرى ٥ / ٦٤.
(٧) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ص١٩٦.

المبحث الرابع: فوائد نقض الشبهات

إن نقض الشبهات من أهم الأمور في الدين، وفوائده جمة، وثمراته كثيرة، ومنها:

١- **ظهور الدين والإيمان**:

فإن الشبه إذا تركت انتشرت الأهواء والبدع، وظهر في الناس اتباع الهوى والشيء المخترع، وإما إذا أنكِرت فإن في ذلك إعلاءً وإعزازاً للدين، وإظهاراً للإيمان.

ولهذا كان من الدين: الرد على أهل البدع؛ لكن كما قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: (أهل السنة يستعملون معهم العدل والإنصاف، ولا يظلمونهم فإن الظلم حرام مطلقاً...

بل أهل السنة لكل طائفة مِن هؤلاء خيرٌ مِنْ بعضهم لبعض..

وهذا: لأن الأصل الذي اشتركوا فيه أصلٌ فاسدٌ، مبني علي جهل وظلم، وهم مشتركون في ظلم سائر المسلمين؛ فصاروا بمنزلة قطاع الطريق المشتركين في ظلم الناس.

ولا ريب أن المسلم العالم العادل أعدل عليهم، وعلى بعضهم من بعض.

والخوارج تُكَفِّر أهل الجماعة، وكذلك أكثر المعتزلة يكفرون من خالفهم، وكذلك أكثر الرافضة، ومن لم يكفر فَسَّق.

وكذلك أكثر أهل الأهواء يبتدعون رأياً ويكفرون من خالفهم فيه، وأهل السنة يتبعون الحق من ربهم، الذي جاء به الرسول ﷺ، ولا يكفرون مَن خالفهم فيه؛ **بل هم أعلم بالحق، وأرحم بالخلق)**[1].

(١) منهاج السنة ٥/ ١٥٧-١٥٨.

٢- **حماية جناب التوحيد**:

فإن الرد على شبهات الملاحدة، والكفار، والقبوريين، حماية لجناب التوحيد من أن تنتهك؛ ولهذا فإن النبي ﷺ بين لنا أموراً نكون إذا عملنا بها حامين لجناب التوحيد.

(قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "إنما تنقض عرى الإسلام عروة عروة إذا نشأ في الإسلام من لم يعرف الجاهلية".

قال شيخ الإسلام: وهو كما قال عمر رضي الله عنه؛ فإن كمال الإسلام هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتمام ذلك بالجهاد في سبيل الله، ومن نشأ في المعروف فلم يعرف غيره فقد لا يكون عنده من العلم بالمنكر وضرره ما عند من علمه، ولا يكون عنده من الجهاد لأهله ما عند الخبير بهم ؛ ولهذا يوجد الخبير بالشر وأسبابه إذا كان حسن القصد عنده من الاحتراز عنه، والجهاد لهم، ما ليس عند غيره، ولهذا كان الصحابة أعظم إيماناً وجهاداً ممن بعدهم؛ لكمال معرفتهم بالخير والشر، وكمال محبتهم للخير وبغضهم للشر، لما علموه من حسن حال الإيمان والعمل الصالح، وقبح حال الكفر والمعاصي)[1].

٣- **المحافظة على السنة**:

فإن السنة تختفي إذا ظهرت البدع ولم تنكر، ولكن إذا أُنكرَت، وأُبطلَت؛ فإنها تبقى نقية صافية، فنشرها يكون بالعمل، وكذلك بالعلم، وبالدعوة إليها، وبرد عدوان المشبهين[2].

ومن ذلك : رد شبهات المنكرين لثبوتها؛ كفرقة "القرآنيين" زعموا!؟

وكذلك رد شبهات منكري السنة بحجة عدم ثبوتها؛ كبعض المعتزلة والعقلانيين المعاصرين.

---

(١) تيسير العزيز الحميد ص ١١٤.
(٢) انظر: الردود ص٨٥.

ورد شبهات المقلدين الذين ينكرون الأحاديث عملياً بحجة أن الإمام لم يعمل بها.

٤- **تمييز الحق من الباطل**:

فإن ترك الشبهات، وعدم نقضها، يجعل الأمر ملتبساً على كثير من طلبة العلم؛ فضلاً عن عامة الناس، ولهذا كان من الأهمية بمكان أن تُنَقَّى الساحة من المنكوبين، وأن يؤخذ بيدهم إلى جادة أصل الدين، وأن يعرف بالمعاند منهم، وأن يحذَّر مِنَ الْمُلَبَّسِ حتى يبقى الحق نقياً لا كدر فيه، وفيه نصح للمسلمين ؛ حتى لا يقعوا في شراك أهل الباطل، وشبهاتهم[1].

٥- **كف عدوان المبطلين**:

إن الشبهات إذا نُقِضَت كانت أشد تأثيراً من رد العدوان الظاهر على الإسلام؛ فإن نقض الشبهات كفٌّ وردٌّ وإبطالٌ للعدوان الحقيقي على الإسلام، وهو ما يسمى اليوم بـ"الحرب الفكري"، أو "الغزو الثقافي"، أو "العولمة".

فالواجب يُحَتِّمُ على العلماء، والمشايخ الفضلاء، وطلبة العلم النجباء، القيام برد عدوان المبطلين للدين، وذلك بنقض شبهاتهم.

وبنقض الشبهات وإبطالها تصفى الأجواء العلمية، ويبعد الناس عن الأهواء الرديئة، ويُرْبَطُون بالنصوص، وكل ذلك فيه تأليف للقلوب، واجتماع على الحق، وتعاون على البر والتقوى.

٦- **هو من الجهاد في سبيل الله**[2].

٧- **هو من أعظم القربات إلى الله تعالى**:

فإن نقض الشبهات، والرد على الكفار، وأهل الأهواء والفجار، من فروض الكفاية؛ فإذا قام به بعضهم فقد كفوا المؤونة عن باقي المسلمين، إذا حصل بذلك رَدٌّ للشُّبَهِ،

---

(١) انظر: الردود ص٨٥.

(٢) وقد سبق ذكر النص الدال على أنه من الجهاد في سبيل الله في ص٢٠.

وردع للشَّرِّ، والقيام بالفرض الكفائي قد يتعين في حق من وجب عليه الرد؛ فهو في كلا الحالتين: إما فرض عيني على بعضهم، وإما فرض كفائي من حيث المجموع؛ فلا يخرج عن الفرض؛ فيعظم فيه الأجر، ويكبر فيه وقوع الثواب.

وإذا لم يقم بنقض الشبهات من تقوم بهم الكفاية أثم كل المكلفين بهذا الفرض الكفائي، وهذا يظهر لك أهميته، وفضله، وفضل مَن قام به.

٨- **إثراء في التأليف**:

وهذه الفائدة ليست أصيلة، وإنما هي تبع؛ فإن المقصود من نقض الشبهات أساساً هو رد للباطل، وإذا تولد من ذلك التأليفات، والكتب، كان ذلك خيراً؛ وشاهداً على الجهد، ومأثرة على الفضل، ودليلاً على القيام بهذا الواجب.

وكثرة مؤلفات الردود دليل على فائدة هذا الفن، وأهميته، بل الكتب والمؤلفات لا تخرج عن التأصيل، والرد، من حيث الجملة.

٩- **ومن فوائد نقض الشبهات: إبعاد مضار السكوت على الباطل:**

والسكوت عن الباطل، وتخذيل الراد، ينتج عنه أمور مضرة في الدين، ومنها:

أ- نزول أهل السنة درجات بتعطيل عنصر مهم من عناصر بقائهم، وحياتهم الصحيحة، وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن سبُلِه: الرد والنقض على المخالفين للشرع.

ب- اعتلاء الكفار، والزنادقة، وأهل الإلحاد، وارتفاع أهل الأهواء، وأهل البدع، والفسق والفجور؛ والواقع خير شاهد على هذا؛ فإن أهل الحق ما تخاذلوا، ولا تكاسلوا في موضع إلا وظهر الباطل، وبقدر تخاذلهم يقوى أهل الباطل، وعلى إثر تناحرهم تشتد شوكة أهل الأهواء، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ج- توسعة رقعة الخلاف، وعظم الخرق على الراقع؛ بحيث تبدأ البدع صغاراً فإذا أُنكرَت قمعت، وإذا تركت انتشرت، وكَبُرَت.

د- ضعف سلطان العقيدة، والوازع الديني.

ه- ظهور المبطلين في المجامع، وعلى المنابر، والقنوات الفضائية أكبر شاهد على هذه المضرة، نسأل الله أن يهدي ضال المسلمين.

و- وقوع الإثم على مَن وجب في حقهم النقض ولم ينقضوا الشبهات، ويترتب على ذلك إضلال عوام المسلمين بسبب تخاذلهم.

ز- من علامات نهاية الدول: ترك أهل الأهواء يمرحون، ويسرحون، ولا رادع لهم، قولاً، ولا فعلاً، فإذا ترك نقض شبهاتهم قولاً وعملاً كان ذلك إيذاناً بسقوط الدول[1].

المبحث الخامس: أضرار نقض الشبهات لمن لم يكن أهلا لذلك:

إن نقض الشبهات لا بد وأن يكون من قبل أهل العلم الراسخين، والعلماء الفطنين، الذين يعرفون الأدلة الشرعية، والأحوال المرعية، والألفاظ الجدلية.

وأما حين يتصدى لنقض الشبهات من ليس أهلا لذلك: فإنه يجلب على نفسه، وعلى الدين، آثاراً سيئة ووخيمة.

وأذكر هذه الآثار السيئة حتى تكون عبرة لمن ليس أهلاً لنقض الشبهات عساه أن ينزجر، وأن لا يلج بابا ليس هو أهلاً له فيرتدع، لأن الناقض على المخالفين للسنة إن لم يكن أهلاً للنقض فإن شبههم تؤثر فيه، (والاحتراز عن الشبهة واجب في كل باب)[2].

قال ابن القيم -رحمه الله- بعد ذكر قدوم وفد نجران وما فيها من الفوائد: (**ومنها:** جوازُ مجادلة أهل الكتاب، ومناظرتهم؛ بل استحباب ذلك؛ بل وجوبه إذا ظهرت مصلحته مِن إسلام مَن يرجى إسلامُه منهم، وإقامة الحجة عليهم.

ولا يهرب مِن مجادلتهم إلا عاجز عن إقامة الحجة؛ فَلْيُولِ ذلك إلى أهله، ولْيُخل

---

(١) انظر: الرد على المخالف ص ٨١-٨٤، وما بعدها.

(٢) أنيس الفقهاء ص ٤ ٢١.

بين المطيِّ وحاديها، والقوس وباريها)[1].

أولاً: الآثار السيئة التي تعود عليه:

١- **أنه قد يتأثر بهذه الشبهات، من حيث يشعر، أو لا يشعر**:

ومن هنا نفهم تحذير السلف طلابهم، وتعليمهم بالتطبيق العملي عدم سماع شبهات أهل البدع، حتى إن أحدهم ليمتنع من سماع آية من المبتدع، أو كلمة[2].

وهذا باب كبير فيه عن السلف مئات الآثار، ويكفي من المرفوع ما في الصحيحين[3] عن عائشة رضي الله عنها؛ قالت: "تلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[4].

قالت: قال رسول الله ﷺ "**إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه؛ فأولئك الذين سمى اللهُ؛ فاحذروهم**"، وهذا الحديث نص في وجوب البعد عن أهل الأهواء والبدع، والحذر منهم، مع التحذير عنهم.

٢- **أنه ينقص إيمانه إذ لم يكن من أهل البصيرة**، فتأخذ هذه الشبهات من إيمانه بقدر تأثره بها.

٣- **أنه يفتح على نفسه باب الشبهات**، والعاقل من يلج داراً يعرف ما فيها.

٤- **أنه يأثم**؛ لأنه تكلف ما لا علم له به.

---

(١) زاد المعاد ٣/ ٦٣٩.

(٢) انظر: كتاب الشريعة للإمام الآجري ١/ ١٨٨- ١٩١، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٢/ ٤٦٤.

(٣) البخاري، كتاب التفسير، باب: منه آيات محكمات، ح(٤٥٤٧)، ومسلم، واللفظ له، كتاب العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، والتحذير من متبعيه، والنهي عن الاختلاف في القرآن، ح(٢٦٦٥).

(٤) سورة آل عمران، الآية ٧.

ثانياً: الآثار السيئة التي تعود على الدين:

١- **أنه يجرئ الناس على الدين**؛ فيظهر الكافر أو المبتدع متبختراً بما عنده؛ لأن فلاناً مناظِره الضعيف لم يستطع كبحه، ولا رد شبهته، كما هو حاصل في بعض القنوات الفضائية، حيث إنهم يأتون بأناس يمثلون الحق وهم من أضعف أهل الحق، أو ليسوا من أهل الحق ولكنهم يزعمون أنهم يمثلونه، ثم يأتون بالمجادلين من أهل الباطل؛ فيظهر لعامة الناس أن الباطل الملبس غلب الحق وسيّس -ولا حول ولا قوة إلا بالله-.

٢- **أنه يشوه صورة الدين**.

٣- **أنه يكون عثرة في إقبال الناس على الدين**، بسبب نقضه للشبهات مع عدم الإتقان؛ فتتشوه صورة الإسلام؛ فيظن أن هذا من دين الله تعالى وليس الأمر كذلك.

٤- **أنه قد ينسب إلى الدين ما ليس منه**، ومِن هنا فإن ردود بعض الطوائف على المبتدعة الآخرين قد يجرؤهم؛ كما حصل من جرأة المعتزلة على الأشاعرة، وتشبثوا بما هم عليه، وذلك لما رأوا ضعف ردود الأشاعرة عليهم، ولم تكن مؤصلة بالأصول الشرعية، بل كانت مبنية على نفس القواعد التي ينطلق منها المعتزلة؛ فكانوا كالأسود عليهم.

ومثال على ذلك مسألة رؤية الله تبارك وتعالى في الآخرة؛ فإن المعتزلة والجهمية أنكروا الرؤية، وزعموا أن الله تعالى لا يرى في الآخرة، وهم ينفون علو الله تبارك وتعالى على خلقه، والأشاعرة أثبتوا الرؤية يوم القيامة[1] ، مع نفيهم علوه تبارك وتعالى على خلقه، فألزمهم المعتزلة بأن الرؤية مِن غير إثبات العلو غير ممكنة؛ فابتدع المتأخرون منهم مسألة: أن الله يرى لا في جهة!! ففروا من بدعة إلى أشر منها؛ فإن الرؤية من غير جهة لا تكون إلا قلبية، وهذه لا ينكرها المعتزلة؛ فهم مع الأشاعرة

(١) وإن كان في إثباتهم نظر؛ فإن متأخري الأشاعرة يقولون: يُرى لا في جهة!؟ فلا يثبتون أن الله يرى مِن علوّ.

متفقون على أن الله يرى بالقلب، لا بالبصر يوم القيامة !؟.

ثالثاً: الآثار السيئة التي تعود على المردود عليه:

١- **أنه يُمْنع عن الخير**؛ لأن الحق لم يصل إليه بالقدر الذي يكشف عنه الشبهة، ويزيل عنه الغُمة.

٢- **أنه يتمادى في غَيِّه**؛ لظنه أنه على الحق؛ لأن الناقض لِشُبَهِهِ لم يستطع أن يرد عليه.

وغير ذلك من الآثار، وهذه أهمها، وكل واحدة منها يجعل المرء يحجم عن نقض الشبهات، ما لم يكن أهلاً لذلك، والله وحده المستعان.

المبحث السادس: تدوين نقض الشبهات:

إن إيراد الشبهات أمر يُجزم بوجوده منذ أن وجد في الأرض الخير والشر؛ فطبيعة صاحب كل شأن إيراد الشبهات على خصمه، كما حصل من قوم نوح مع نوح عليه السلام.

ويمكن القول : بأن إبليس هو أول صاحب شبهة، حيث أورد: أنه من النار، وأن آدم من الطين؛ وبنى عليه أن النار خير من الطين !؟

كما أخبر الله عز وجل عن ذلك فقال: ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ۖ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴾[1].

ونقض الله ذلك بأن الأمر بيده ﷻ، وأنه ليس لأحد أن يعترض على أمره واختياره؛ فإنه تعالى: يصطفي ما يشاء ويختار؛ ﴿ قَالَ فَٱهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَٱخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾[2].

---

(١) سورة الأعراف، الآية ١٢.
(٢) سورة الأعراف، الآية ١٣.

وأما أول شبهة شهوانية فقد طرأت حين قتل ابنُ آدمَ أخاه، ولم يرض بحكم الله، وزعم أنه أحق بأخته من أخيه الآخر.

فطبيعة إيراد الشبهات أمر معلوم مشاهد من بني البشر، ونقضها كذلك، ولم يكن هناك أمر معلوم يمكن أن يقال: إنه كان قانونا لرد الشبهات، ونقضها، بل كان كل صاحب نحلة يرد على الشبهات الواردة على قوله، بما يراه حجة وبرهاناً عند عموم البشر.

ونظرة إلى سيرة أفضلِ الخلق: الرسلِ والأنبياءِ-صلوات الله وسلامه عليهم- يجعل الإنسان العاقل يدرك أنهم كانوا ينقضون الشبهات بالأدلة القاطعة، والبراهين الساطعة، والحجج الواضحة، التي يفهمها العامة والخاصة، مع التزام تامٍّ: بالأدب الجم، والألفاظ الحسنة الجميلة، والأفعال الطيبة الحميدة، فضلا عن الثوابت الكاملة، والأصول الناصعة، والأدلة الثابتة، ناهيك عن حسن النية، وسلامة المقصد.

والقرآن يورد كثيراً من شبهات المشركين والمخالفين للأنبياء، ويرد عليها [1]، وينقضها بأبلغ العبارات، وأوضح الدلالات، وفي القرآن مِن هذا ما يكفي ويشفي لمن أوتي فهما في كتاب الله تعالى.

وكذلك السنة فيها كثير من الرد للشُّبَهِ الواردة، والنقض للأقوال الزائفة، وهكذا كانت الشبهات تورَد على النبي ﷺ فيردها صلوات الله عليه إما بنص من القرآن، أو بنص نبوي منه عليه الصلاة والسلام.

وهكذا في زمن الصحابة لما ظهرت بعض الشبهات، كما فعل الخوارج الذين خرجوا على عثمان رضي الله عنه؛ فإنه نقض شبهاتهم، وأبطلها ونقضها بالأدلة والبراهين، ومع ذلك لم يرجعوا عنه حتى قتلوه مظلوماً رضي الله عنه.

وهكذا كانت تورد الشبهات على الصحابة فيردونها بالحق والهدى، فتكون الشبهة كأمس الدابر.

---

(١) انظر: العواصم من القواصم في الذب عن سنة أبي القاسم لابن الوزير اليماني ١/ ١٦٩ وما بعدها.

وكما ظهرت شبهة القدرية في البصرة، وقد ردها الصحابة بالسنة الثابتة عن النبي ﷺ.

وأما تجريد كتب في نقض الشبهات، وإبطال قول أهل الضلالات، من المشركين، والمبتدعين؛ فإنه لم يكن في عصر النبوة، ولا في عهد الصحابة والتابعين.

وإنما ظهرت الردود العلمية، على الشبهات البدعية، مع ظهور أصحاب المقالات الردية، وظهور أهل الأهواء.

وأول رَدٍّ بحسب ما وقفت عليه في كتب الفهارس، والمجاميع في "النقض" أو "رد الشبهات" هو كتاب: الرد على أهل المدينة لمحمد بن الحسن الشيباني[1]، وهو في رد ما أخذه الإمام مالك على أبي حنيفة -رحمه الله في مسائل الفقه ليس إلا.

وأما أول رد في المسائل العقدية فيذكر ابن النديم أن (أول من تكلم في القدر والاعتزال، أبو يونس الأسواري: رجل من الأساورة يعرف بسنسويه، وتابعه: معبد الجهني، **ويقال: إن سليمان بن عبد الملك تكلم فيه**)[2].

فهذا يدل على أن أول رد على مسألة القدر كان من الخليفة نفسه، ولكن هذا إنما هو رد ونقض من سليمان بن عبد الملك شفاهة، ومعلوم أن الصحابة رضي الله عنهم؛ كابن عمر وغيره كانوا قد ردوا شبهة القدرية بالسنة قبل ذلك[3].

وإذا صح ما ذكره ابن النديم مِن أن الحسن البصري كتب كتاباً إلى عبد الملك بن مروان في الرد على القدرية[4]؛ **فيكون هذا أول رد على من ينفي القدر!!**، ويكون هذا أول مؤلف مستقل في نقض الشبهات، وردها.

---

(١) انظر: الفهرست لابن النديم ص٣٤٦.
(٢) الفهرست لابن النديم ص ٢٨٣.
(٣) انظر: صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان...، ح(٨).
(٤) الفهرست لابن النديم ص ٢٨٣.

ولكن نسبة هذا الكتاب لم يذكرها غير ابن النديم[1]، ثم لا يعرف للحسن البصري كتاب في الرد في مسألة القدر، لا مخطوطاً، ولا مطبوعاً، اللهم إلا أن يكون فُقِد، وهذا الاحتمال الأخير ضعيف ؛ لأن من ترجم للحسن البصري لم يذكر هذا الكتاب إلا من نقل عن ابن النديم.

ولكن إن صح هذا فإنما يكون على قول أنه كان يقول بالقدر ثم رجع[2]، وقال أبو سعيد ابن الأعرابي:(..هو بريء من القدر ومن كل بدعة)[3]، وأكد هذا الحافظ الذهبي وقال: (لعلها هفوة منه، ورجع عنها، ولله الحمد)[4].

ومن الكتب المتقدمة في الرد على اليهود : كتاب: "الرد على اليهود" لبشر بن المعتمر المعتزلي(٢١٠هـ)[5].

ومن الكتب القديمة في الرد على النصارى : كتاب: "الرد على النصارى" لعيسى ابن صبيح الملقب بمردار(٢٢٦هـ) من المعتزلة[6].

ومن الكتب القديمة في الرد على المجوس : كتاب"الرد على المجوس" لبشر بن المعتمر المعتزلي(٢١٠هـ)[7]، وهكذا له: "الرد على الملحدين"[8].

وأما أول كتاب في نقض شبهات أهل الباطل من علماء أهل السنة : فهو كتاب إمام أهل السنة الإمام أحمد بن حنبل(٢٤١هـ) -رحمه الله، المعروف بـ"كتاب الرد على

---

(١) وابن النديم مائل إلى قول أهل الاعتزال في مسائل الاعتقاد ومنها: التوحيد الذي هو عندهم: نفي القدر، وأن العبد يخلق فعل نفسه، وأن الله لا يخلق فعل العبد؛ فيكون قوله في هذه المسألة غير مقبول من غير بينة عندنا.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ٤/ ٥٨٠.

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي ٤/ ٥٨٣.

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي ٤/ ٥٨٣.

(٥) انظر: الفهرست لابن النديم ص ٢٦٣.

(٦) انظر: الفهرست لابن النديم ص ٢٨٩.

(٧) انظر: الفهرست لابن النديم ص ٢٦٣.

(٨) انظر: الفهرست لابن النديم ص ٢٨٩.

الجهمية"[1].

ومن الردود: كتاب "الرد على الجهمية" لابن أبي حاتم[2]، و"الرد على الجهمية" لأبي يعلى[3]، و"الرد على اللفظية" لابن مندة[4]، و"الرد على من يقول بخلق القرآن" لابن قتيبة[5].

ومن أشهر ما يمكن أن يدرك التدوين وينظر فيه: الكتب التي تسمت بالنقض، وهناك كتب كثيرة بهذا الاسم، ومنها:

١. كتاب **نقض** الإمام عثمان بن سعيد الدارمي على بشر المريسي في الأسماء والصفات والتوحيد[6].

٢. الاستطاعة في "**نقض**" استدلالات المعتزلة لأبي الحسن الأشعري (٣٢٤هـ)[7].

٣. كتاب "النقض" على البلخي لأبي الحسن الأشعري.

٤. و"النقض" على الجبائي للأشعري أيضاً[8].

٥. "**نقض النقض**" للشهرستاني (٥٤٨هـ)[9].

٦. "**نقض**" المنطق لشيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ)[10].

---

(١) انظر: الفهرست لابن النديم ص ٣٧٩، سير أعلام النبلاء للذهبي ٨/ ١٠١، ٤٠٢، ١٣/ ٥٢٣.
(٢) انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٣/ ٢٥٩، ٢٦٤.
(٣) انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٨/ ٩١.
(٤) انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٧/ ٤١.
(٥) انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٣/ ٢٩٧.
(٦) انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٣/ ٣٢٥.
(٧) كما في هدية العارفين المطبوع مع كشف الظنون ٥/ ٦٧٦-٦٧٧، وللإمام أبي الحسن الأشعري أكثر من عشرة كتب كلها باسم "**النقض**" كما في المصدر ذاته.
(٨) انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٥/ ٨٧.
(٩) ذكره الإسفرائيني في: التبصير في الدين ص١٩٣.
(١٠) وهو مطبوع متداول، وموجود قسم منه ضمن الفتاوى ٩/ ٥، ولعل البقية هي الموجودة في ١٨/ ٥٢.

٧. منهاج السنة النبوية في "**نقض**"كلام الشيعة القدرية له أيضا[١].

٨. فتح المنان في "**نقض**" شبه دحلان للشيخ زيد بن محمد آل سليمان (١٣٠٧هـ) [٢].

٩. "**نقض**"كتاب أصول الكافي "كسر الصنم" للعلامة أبي الفضل ابن الرضا البرقعي[٣].

١٠."**نقض**"كلام المفترين على الحنابلة السلفيين، للعلامة أحمد بن حجر آل بوطامي[٤].

وهناك مؤلفات اهتمت بنقض الشبهات وتسمت باسم "الرد" وهي كثيرة، ومن أشهرها:

١. "**الرد**" على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد.

٢. خلق أفعال العباد و"**الرد**" على الجهمية للإمام البخاري.

٣. الاختلاف في اللفظ و"**الرد**" على الجهمية للإمام ابن قتيبة.

٤. "**الرد**" على الجهمية للإمام ابن منده.

٥. "**الرد**" على الجهمية للإمام الدارمي.

٦. اللمع في "**الرد**" على أهل الزيغ والبدع للإمام أبي الحسن الأشعري.

٧. "**الرد**" على ابن عقيل الحنبلي لموفق الدين ابن قدامة.

٨. "**الرد**" على المنطقيين، وكتاب: "الرد على الأخنائي"، و"الرد على البكري"، و"التسعينية" في الرد على الأشاعرة، وكتاب "درء تعارض العقل والنقل" في رد شبهات المتكلمين، من الفلاسفة والمعتزلة، ونحوهم، و"الجواب الصحيح"

---

(١) وهو مطبوع ومتداول، بتحقيق الدكتور: محمد رشاد سالم.
(٢) مطبوع متداول، بتحقيق: عبد الله بن زيد آل مسلم.
(٣) وهو معرب من الفارسية، ومطبوع متداول.
(٤) وهو كتاب مطبوع متداول.

في الرد على النصارى، وهذه كلها لشيخ الإسلام ابن تيمية.

٩. هداية الحيارى في "**الرد**" على اليهود والنصارى للإمام ابن القيم.

١٠. العقيدة السلفية و"**الرد**" على المنحرفين عنها للطيب بن عمر الجكني.

وهناك مؤلفات كثيرة يستفاد منها في نقض الشبهات تسمت باسم "النقد"؛ ومنها:

١. **يُعَنْوِنُ ابن الجوزي كثيراً في كتابه:** تلبيس إبليس بقوله: "**نقد**" مذهب الباطنية، "**نقد**" مسالك الصوفية...وهكذا.

٢. ميزان الاعتدال في "**نقد**" الرجال للحافظ الذهبي.

٣. "**نقد**" المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول للإمام ابن القيم[1].

٤. **ومن كتب الردود ونقض الشبهات** : كتب ورسائل الإمام شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب –رحمه الله–، ومن أشهر كتبه في هذا الباب: "كتاب كشف الشبهات".

هذا ما تيسر جمعه في هذا البحث المتواضع عن "نقض الشبهات ضرورة شرعية التأصيل والتحليل"، والله أسأل التوفيق والرشاد، والهدى والسداد، وأن يبارك لنا فيما نقول ونكتب، وأن يبارك علينا، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وأختمه بذكر أهم النتائج التي توصلت إليها بعد البحث والجمع، وأهم التوصيات.

---

(١) نظر: أبجد العلوم لصديق حسن خان ٣/١١٦.

الخاتمة:

وفيها أهم النتائج والتوصيات:

١. النقض، والدحض، والنقد..كلها معانٍ متقاربة بينها فروقات دقيقة بينتها خلال هذا البحث.

٢. النقض يكون على قسمين: نقض إجمالي، ونقض تفصيلي.

٣. ذكرت تعريفاً جامعاً مانعاً لنقض الشبهات.

٤. المخالفون للحق قسمان: منكرون، ومؤولون.

٥. أصل الشُبَهِ: تشبيه الشيء بالشيء ثم استُعمِلت في تشبيه الباطل بالحق، وتلبيس الحق بالباطل.

٦. التعاريف التي ذكرت للشبهة متعددة بعضها ليست جامعة وبعضها ليست مانعة.

٧. دل الدليل الشرعي من الكتاب والسنة وعمل السلف على مشروعية نقض الشبهات، ومن هذه النتيجة فإني أوصي الباحثين في تخصص العقيدة والفرق والأديان أن ينظروا إلى شبهة وردت في الكتاب أو في السنة ثم ينظروا إلى كيفية الرد عليها، ووجوه الرد فيها، وتقنين الرد بناء على ذلك.

٨. مبنى الوحي على التأصيل ، وإنما يأتي الرد للحاجة والداعي.

٩. إن لنقض الشبهات فوائد كثيرة، وتبين لي خلال جمعها أهمية نقض الشبهات.

١٠. تبين لي خلال البحث خطورة وأضرار نقض الشبهات لغير المتأهل، وذلك من خلال نقاط ذكرتها.

١١. ظهر جلياً من خلال بحثي أن التدوين في نقض الشبهات كانت مع ظهور الانحرافات العقدية، وهجوم أهل الباطل على النصوص الشرعية، وقد سردت بعض المؤلفات التي دُونت في نقض الشبهات.

١٢. أوصي الباحثين في الاهتمام بجانب نقض الشبهات في وضع قواعد لها، مستفادة من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ ، وعمل السلف الصالح رضوان الله تعالى عليهم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

أبجد العلوم، تأليف العلامة السيد صديق حسن خان القنوجي البخاري ١٣٠٧هـ، وضع حواشيه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١.

١- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية للعلامة أبي عبد الله محمد ابن أبي بكر أيوب الزرعي الدمشقي، الشهير بابن قيم الجوزية ٧٥١هـ، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ.

٢- أمراض القلوب لشيخ الإسلام ابن تيمية، وهو موجود ضمن مجموع الفتاوى.

٣- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، تأليف الشيخ قاسم القونوي٩٧٨هـ، ت: د.أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي، دار الوفاء، جدة، ط: ١، ١٤٠٦هـ.

٤- تأويل مشكل القرآن : أبي محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، شرحه ونشره: السيد أحمد صقر (٢٧٨هـ) الكتب العلمية ، بيروت.

٥- التبصير في الدين للعلامة الإسفرائيني.

٦- التعريفات للشريف الجرجاني، علي بن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦ هـ.

٧- تفسير القرآن العظيم للإمام الجليل الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي ٧٧٤هـ، مكتبة دار الثراث، القاهرة.

٨- تلبيس إبليس: جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، تخريج وتعليق: عبد الرزاق المهدي، دار المغني، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ، الرياض.

٩- التوقيف على مهمات التعاريف للعلامة محمد بن عبد الرؤوف المناوي، ت: د.محمد رضوان الداية، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ.

١٠- تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد للشيخ: سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبدالوهاب (١٢٣٣هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة:١٤٠٨،٧هـ.

١١- تيسير الكريم الرحمن في تفسير الكلام المنان : عبد الرحمن ناصر السعدي ، مكتبة صالح بن صالح الثقافي . عنيزة ،السعودية، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ .

١٢- الجامع الصحيح المعروف بـ"صحيح البخاري" للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: ١، ١٤١٢ هـ.

١٣- خلق أفعال العباد والرد على الجهمية للإمام البخاري، ت: بدر البدر.

١٤- دستور العلماء للقاضي أحمد نكري، من مطبوعات دار الكتب العلمية.

١٥- الرد على الجهمية للإمام ابن منده، من مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة

المنورة.

١٦- الرد على الزنادقة والجهمية: للإمام أحمد بن حنبل (١٦٤. ٢٤١هـ) الدار السلفية. الكويت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ.

١٧- الرد على المخالف من أصول الإسلام للشيخ بكر أبو زيد، ضمن مجموعة الردود له.

١٨- الرد على المنطقيين للإمام أحمد بن تيمية، المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة ط ١، ١٤٠٢هـ.

١٩- زاد المعاد في هدى خير العباد، للعلامة ابن قيم الجوزية ٧٥١هـ، ت: شعيب الأرنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: ٢٦، ١٤١٢هـ.

٢٠- السنن الكبرى للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، دار المعرفة، بيروت.

٢١- سير أعلام النبلاء : محمد بن أحمد – شمس الدين – الذهبي (٧٤٨هـ) مؤسسة الرسالة. بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٢٢- شرح العقيدة الطحاوية : علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي، تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي ، شعيب الأرناؤوط .مؤسسة الرسالة بيروت ،الطبعة

الأولى ١٤١٨هـ.

٢٣- شرح القصيدة الشافية الكافية لابن عيسى = توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم الموسومة بالكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية للعلامة الشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى، المكتب الإسلامي، بيروت، ط:٣، ١٤٠٦هـ.

٢٤- صحيح مسلم أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، اعتنى به : أبو صهيب الكرمي ، بيت الأفكار الدولية ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٢٥- العقيدة السلفية والرد على المنحرفين عنها للطيب بن عمر الجكني.

٢٦- العواصم من القواصم في تحقيق موقف الصحابة بعد وفاة النبيr للعلامة الفقيه المفسر: محمد بن عبد الله بن محمد المعافري المالكي، ت: د.محمد جميل غازي، دار الجيل- بيروت، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ.

٢٧- الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني (٧٢٨ هـ)، اهتم بها: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٨- فتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن حجر

العسقلاني ٨٥٢هـ، راجعه: قصي محب الدين الخطيب، رقمه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه: محب الدين الخطيب، دار الريان، القاهرة، ط: ١، ١٤٠٧هـ.

٢٩- فتح المنان في نقض شبه الضال دحلان، تأليف: الشيخ العلامة زيد بن محمد آل سليمان، قرظه: فضيلة الشيخ محمد بن سليمان آل سليمان، ت: عبد الله بن زيد آل مسلم، دار التوحيد، الرياض، ط: ١، ١٤٢٦هـ.

٣٠- فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال: لمحمد بن أحمد بن رشد الأندلسي(٥٩٥ هـ)، مكتبة التربية، بيروت ،١٩٨٧م.

٣١- الفهرست لابن النديم، من مطبوعات المكتبة العلمية، بيروت.

٣٢- الكافية في علم الجدل، للعلامة أبي إسحاق الجويني، مكتبة ابن حزم، بيروت.

٣٣- كتاب الشريعة للإمام أبي الحسين الآجري.

٣٤- كشف الشبهات في التوحيد للإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب(١٢٠٦هـ)، ضمن مجموع مؤلفاته، ج٦.

٣٥- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى عبد الله الحنفي المعروف بحاجي خليفة (١٠١٧هـ-١٠٦٧) . دار الكتب العلمية. بيروت ط ١، ١٤١٣هـ.

٣٦- اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع لأبي الحسن الأشعري.

٣٧- مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (٧٢٨هـ)، جمع: عبدالرحمن بن قاسم النجدي، طبعة مجمع الملك فهد للمصحف الشريف، المدينة المنورة.

٣٨- المعجم الكبير للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، ت: حمدي ابن عبدالمجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم- الموصل، الطبعة: ١٤٠٤، ٢هـ.

٣٩- المفردات في غريب القرآن للعلامة أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني ٥٠٢هـ، ت: محمد خليل عيتاني، دار المعرفة، بيروت، ط: ١، ١٤١٨هـ.

٤٠- مقاييس اللغة لأحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥ هـ)، تحقيق: شهاب الدين أبي عمر، دار الفكر، بيروت، الطبعة: ١، ١٤١٥ هـ.

٤١- مناهج الأدلة في عقائد الملة لمحمد بن أحمد ابن رشد الأندلسي المتوفى سنة ٥٩٥هـ .مطبوع مع فصل المقال .دار مكتبة التربية ـ بيروت ط: ١٩٨٧م

٤٢- نقض المنطق : لشيخ الإسلام ابن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨هـ صححه : محمد حامد الفقي: مكتبة السنة المحمدية ـ القاهرة

٤٣- منهاج السنة النبوية في"نقض"كلام الشيعة القدرية لشيخ الإسلام، وهو مطبوع ومتداول، بتحقيق الدكتور: محمد رشاد سالم.

٤٤- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان

الذهبي ٧٤٨هـ، ت: علي محمد البجاوي، دار الفكر، بيروت.

٤٥- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للإمام برهان الدين أبي الحسن إبراهيم البقاعي (ت: ٨٨٥هـ) توزيع مكتبة ابن تيمية ط ١، ١٣٩١هـ

٤٦- نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله في التوحيد: للإمام عثمان بن سعيد الدارمي (ت: ٢٨٠هـ) حققه: منصور بن عبد العزيز السماري. مكتبة أضواء السلف. الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ

٤٧- نقض كتاب أصول الكافي "كسر الصنم" للعلامة أبي الفضل ابن الرضا البرقعي، وهو معرب من الفارسية، ومطبوع متداول.

٤٨- نقض كلام المفترين على الحنابلة السلفيين، للشيخ أحمد بن حجر آل بوطامي ١٤٢٢هـ، قاضي المحكمة الشرعية الأولى بدولة قطر، دار الصميعي، الرياض، ١٤١٣هـ.

٤٩- هداية الحيارى في الرد على اليهود والنصارى، للإمام العلامة محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزي ٧٥١هـ، الكتب العلمية، بيروت، ط: ٢، ١٤١٥.

٥٠- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون: لإسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٣هـ.